

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند ابن عنقاء (ت ١٠٥٣ هـ)
في كتابه غرر الدرر الوسيطية

ا.د. محمد جاسم معروف الهيتي

جامعة الانبار - كلية التربية للعلوم الانسانية

طالب الدكتوراه: بكر عبد صالح عباس الصميدعي

جامعة الانبار - كلية التربية للعلوم الانسانية

البريد الالكتروني للكاتب المراسل:

bbakr363@yahoo.com

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة موقف النحويين المتأخرين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، حيث كان موقف القدامى منهم مختلفاً، فقسم قبلها، وقسم أول بعضها، فوددت أن أرى موقف المتأخرين منها، فكان ابن عنقاء (ت ١٠٥٣ هـ)، اختياري من النحويين المتأخرين في كتابه (غرر الدرر الوسيطية)، فكان موقفه منها محموداً إذ زخر كتابه بها، فاستشهد بها بكثرة، وما هذه الكثرة الا دليل الاهتمام بها والاعتماد عليها.

الكلمات الرئيسية: النحو العربي، الاستشهاد بالحديث النبوي، ابن عنقاء

Abstract

The aim of this study is to pin point the views of the late Arab grammarians on the use of Prophet's Sayings citations. Classical Arab grammarians disagreed on this issue as a faction of them accepted them but others only partially allowed them. This study chooses Ibn Ankaa (D. 1053 AH) as a typical representative of the late Arab grammarians who tackled this issue. Ibn Ankaa's book (Qurar Al Durar Al Waseetiah) shows that he used these citations extensively which is an indication of his extensive attention to them.

Key Words: Arabic Grammar, Prophet's Sayings, Ibn Ankaa

الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

الحديث النبوي : (هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به عنه - صلى الله عليه وسلم - بعد النبوة ، من قوله ، وفعله ، وإقراره ، فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة) . (١)

ويُعدُّ الحديثُ النبويُّ الشريفُ مصدراً مهماً من مصادر السَّماع ، فهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل (٢) ، فهو (يأتي بعد كلام الله العزيز فصاحةً وبلاغةً وصحةً عبارةً ، وكان ينبغي أن يُعدَّ المصدر الثاني من مصادر اللغة المسموعة في الاحتجاج في النحو والصرف) (٣) ؛ لأنَّ قائله النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) ، لا يَنْطِقُ عن الهوى ، وهو (أفصح العرب لساناً ، وأوضحهم بياناً ، وأعذبهم منطقالاً ، وأسدهم لفظاً ، وأبينهم لهجةً ، وأقواهم حجَّةً ، وأعرفهم بواقع الخطاب ، وأهداهم إلى طريق الصواب) . (٤)

(و) كان الحديث جديراً بأن يتقدم الحديث النبوي الشريف - بعد القرآن - سائر ما يمكن الاستدلال به ، فنصوص الحديث قد ظفرت بتوثيق لم يتح مثله لرواية الشعر والنثر ، وكان لها من حرمة كونها المصدر الثاني للشريعة الإسلامية ما يعطيها المكان الثاني من الأصالة في الفصحى ، لتأخذ موضعها من الأدلة ؛ إذ بتوثيقها صارت أقرب الوثائق إلينا - بعد القرآن - للعربية في عصر المبعث ومدرسة النبوة ، التي يمثلها المصطفى عليه الصلاة والسلام وصحابته والتابعون وقد وضع علماء الحديث منذ عصر التدوين ضوابط مشددة لروايته ويرجع ذلك إلى تقدير حرمة وجلال مكانته) . (٥)

والواقع أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، والكسائي ، والفراء ، وعلي بن المبارك ، وهشام الضرير ، من أئمة الكوفيين لم يحتجوا بالحديث وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد ونحاة الأندلس ، (٦) ، فالتحاة الأوائل عزفوا عن الاستشهاد بالحديث في تععيد القواعد فلم يستشهد سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلا بثمانية أحاديث ، ولم يصرح بنسبتها للرسول (صلى الله عليه وسلم) وكذلك كان موقف الفراء (ت ٢٠٧ هـ) فلم يتجاوز ثلاثة عشر ، وهكذا يقل

(١) مجموع الفتاوى - لابن تيمية - ، ٧/١٨ ، وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، ٦٢/١ ، وتيسير مصطلح الحديث ، ١٧ .

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ٦١ .

(٣) أصول النحو عند ابن الحاجب ، ٧٠ .

(٤) أصول النحو عند ابن الحاجب ، ٧٠ .

(٥) في أدلة النحو - عفاف حسنين - ، ٧٢ .

(٦) الاقتراح في علم أصول النحو ، ٩١ ، وفي أدلة النحو - عفاف حسنين - ، ٧٣ ، وأصول النحو العربي - محمود نحلة - ، ٤٨ .

الاستشهاد في كتب النحاة كالمبرد (٢٨٥ هـ) ، والفارسي (٣٧٧ هـ) ، وابن السراج (٣١٦ هـ) ، والأنباري (٣٢٨ هـ) فإذا كانوا يختلفون في إيرادهم يتفقون على عدم جعله شاهداً لغوياً في النحو .^(١)

وقد اختلف علماء العربية الأوائل في الاحتجاج بالحديث النبوي ، والأخذ به ، وكان الأولى أن يصبح الحديث الشريف مصدراً رئيساً من مصادر الدرس النحوي؛ كونه نصّ لغوي بعد القرآن الكريم في حجّته ، لاسيما بعد إجماع النحويين على فصاحة قائله النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) ، فهو أفصح من نطق بالضاد ، لذلك كان لا بُدَّ من التعويل على هذا المصدر السماعي والدليل النقلّي.^(٢)

فالنحويون المتقدمون غضُّوا الطرف عن مسألة الاحتجاج بالحديث وسكّثوا عنها، « ويكفي دلالة على انصراف النُّحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث ما فعله سيبويه في كتابه ، الذي يدلُّ في الوقت نفسه على موقف شيوخه من الحديث، كما يدلُّ على المسار الذي سارت الدراسات النحوية من بعده، فقد استشهد بالحديث النبوي في سبعة مواضع فقط في كتابه! وهو على ذلك لا يجعلها مصدراً للاحتجاج، بل يذكر الحديث في تلك المواضع غالباً للاستئناس أو تقوية شاهدٍ آخر، وهو لا يرفع الحديث في تلك المواضع إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، فهو يورد الحديث وكأنه كلامٌ صادرٌ من العرب الذي يحتجُّ بكلامهم » .^(٣)

وهذا لا يعني أن النحويين المتقدمين لم يستشهدوا بالحديث الشريف مطلقاً، فالكلام ليس على إطلاقه ، فقد حوت كتبهم أحاديث قليلة ، استشهد بها أصحابها في مسائل لغوية ونحوية وصرفية كما أسلفنا ، وبقي الأمر على ما هو عليه إلى أن ظهر اتجاه جديد بين النحويين في القرن السابع الهجري ، يعتمد على الحديث الشريف، ويجيز الاحتجاج به مطلقاً ، وفي مقدمة هذا الاتجاه ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)

، يقابله طائفة أخرى تعارض ذلك الاتجاه ، واخرى متوسطة ، وقد أدّى ذلك إلى انقسام النحويين المتأخرين إزاء الاحتجاج بالحديث الشريف إلى ثلاث طوائف وكان لكل طائفة حجّتها التي تؤيد ما ذهب إليها :^(٤)

(١) أصول النحو العربي - محمد خان - ، ٣٥ .

(٢) أصول النحو عند ابن الحاجب ، ٧١ ، الاستشهاد بالحديث في اللغة ، ٣ .

(٣) أصول النحو عند ابن الحاجب ، ٧١ .

(٤) ينظر: خزانة الأدب ، ١ / ٩ - ١٢ ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ٦٢ - ٦٥ ، أصول النحو عند ابن الحاجب ، ٧٢ .

الطائفة الأولى : منعت الاحتجاج بالحديث ، وعلى رأسها ابنُ الضَّاع (ت٦٨٠هـ) ، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) فقد منعت هذه الطائفةُ الاحتجاجَ بالحديث الشريف ، وأنكروا على المجيزين استشهادهم به ؛ معللين ذلك بأمرين :

الأول : إنَّ العلماءَ جَوَّزُوا نقلَ الحديثِ بالمعنى من دون اللفظ ، ممَّا أوقعَ اختلافاً في أفاضل الحديث الواحد.

والثاني : وقوع اللحن في بعض الأحاديث ؛ لأنَّ كثيراً من رواة الحديث كانوا من الأعاجم ، ولا علمَ لهم بالعربية .^(١) وقد رُذِّت أسباب المانعين .^(٢)

الطائفة الثانية : ذهبت الى صحة الاحتجاج بالحديث الشريف منهم ، ابن مالك ، وابن هشام ، والجوهري ، وصاحب البديع ، والحريري ، وابن سيده ، وابن فارس ، وابن خروف ، وابن جني ، وابن برِّي ، والسهيلي ، وغيرهم ،^(٣) وفاقهم في ذلك كله ابن مالك .^(٤)

وجوزوا ذلك باعتبار اللفظِ وارداً بالنقلِ المقبولِ بصحة طريقته وسنده ، لا باعتبار القطعِ بكونه ذات اللفظِ الذي نطقه النبي (صلى الله عليه وسلم) ، لأنَّ الروايةَ باللفظِ مما لا يوصل إلى إثباته ، ومن لم يستشهد به فليسبب القول بتجويز الرواية بالمعنى ، وهذا التجويز جعل احتمالاً كبيراً أنَّ الألفاظ النبوية طرأ عليها النقل المعنوي مع التغيير اللفظي ، وإن وصل كان محل ورود احتمالاتٍ ، والدليل إذا طرأ عليه الاحتمال بطل به الاستدلال .^(٥)

وإثبات الأصول النحوية بالأحاديث النبوية ، نسب إلى ابن مالك ، ورده الفاسي بأن ابن مالك إنما احتج بالحديث في الترجيح لبعض الآراء النحوية الضعيفة ، ولا يعني ترجيحه إثباتاً لأصل نحوي بلفظٍ نبوي ، قال الفاسي : (ابن مالك لم يثبت قاعدة لم تكن ، ولا حكماً ليس معروفاً ، وإنما يرجح بالحديث بعض الآراء الضعيفة عند الجمهور ، ويقوي به بعض اللغات الغريبة ، أما اختراع أمر

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو ، ٨٩ ، ، والحديث النبوي في النحو العربي ، ١١٣ ، وخزانة الأدب ، ١٠ / ١ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ٦٢ - ٦٣ ، وفي أصول النحو ، ٤٧ ، وفي أدلة النحو - عضاف حسائين - ، ٧٤ ، وآفاق الحضارة الإسلامية ، ١٠١ .

(٢) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي ، ١١٩ ، ١٢٥ ، وفي أصول النحو ، ٥٠ ، والسير الحثيث الى الاستشهاد بالحديث ، ٤٧ ، و ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه ، ٤ .

(٣) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي ، ١٠٤ ، وخزانة الأدب ، ٩ / ١ ، واتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد ، ٩١ ، .

(٤) الحديث النبوي في النحو العربي ، ١٠٦ .

(٥) الياقوت في أصول النحو ، ١٣ .

لم يقولوه فليس بكلامه) . (١) وكذلك لا يعني إثبات اللفظ النبوي حرفاً منقولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإثبات أصول النحو بالألفاظ النبوية يردُّ عليه عدم وجود مثبتٍ لحرفية اللفظ ، شأن اللفظ النبوي شأن غيره من ألفاظ القول المنقولة يعترها تغيير في الرسم مع إبقاء في المعنى ، كما في أحاديث منقولة مشهورة ، وذلك بسبب تداول الأعاجم والمولدين لتلك الأحاديث . (٢)

الطائفة الثالثة : توسَّط أصحابها بين المنع والإجازة ، فاحتجوا بما نقل بلفظه ، ومنعوا ما نُقلَ بمعناه ، وعلى رأس هذه الطائفة الشاطبيُّ (ت ٧٩٠هـ) ، والسيوطيُّ وكثير من المحدثين . (٣)

أما السيوطي فقد قال : (وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادرٌ جداً ، إنما يوجد في الأحاديث القصار ، على قلة أيضاً ، فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا ، وقدموا وأخروا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارة مختلفة ، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث) . (٤)

وهذا يعني أن السيوطي أجاز بشرط ، فهو مع الطائفة الثالثة التي منعت الاستشهاد بالحديث ؛ للسبب نفسه مع الطائفة الأولى ، وقد أخرج رأي السيوطي ؛ لاعتبار زمني من جهة ؛ ولأنه أصولي يعطينا نتيجة نهائية من جهة ثانية . (٥)

قال سعيد الأفغاني : (و خلاصة البحث انا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وان اختلفت فيها الرواية ، ولا نستثني الا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة او يغمزها بعض المحدثين بالغلط او التصحيف غمزاً لا مرد له ، ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي ان جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته) . (٦)

موقف ابن عنقاء من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف :

(١) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، ٤٥٠/١ .

(٢) البياقوت في أصول النحو ، ١٣ .

(٣) الحديث النبوي في النحو العربي ، ١٢٧ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ٦٢ .

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو ، ٨٩ .

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو ، ٨٩ .

(٦) في أصول النحو ، ٥٨ .

أما موقف ابن عنقاء من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف : فقد احتج بالحديث الشريف وأجاز الاستشهاد به ، ولم يتخلف عن ركب النحويين من جهة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، فالحقيقة الملموسة في كتب النحويين المتقدمين والمتأخرين هي الاستشهاد بالحديث الشريف مع تبين كمية المستشهد به ، لذلك سار ابن عنقاء في ركبهم ، ولا تخفى على من قرأ في مصنفات ابن عنقاء قلة شواهد من الحديث الشريف موازنة بشواهده القرآنية والشعرية ، لكنها تعد كثيرة إذا ما قيست بعدها في كتب النحويين المتقدمين فقد ورد الحديث في كتابه ثلاثاً وستين مرة ، وليس هذا فحسب بل احتج حتى بالأحاديث الضعيفة كما سيأتي بيانه ، ولو أمعنا النظر في الأحاديث التي وردت في كتبه لوجدناه احتج بها في المسائل النحوية والصرفية واللغوية ، فقد اعتمد الحديث أصلاً من أصول الاحتجاج واستدل بأحاديث عدة في مجال النحو، واللغة ، كما سنبين لاحقاً .

فاستشهد بالحديث الآتي عن النصب بـ " ما " المصدرية قال : (وقد ينصب على الأصح بـ " ما " المصدرية ، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : " كما تكونوا يولى عليكم ") (١) (٢)

وقد وُصفَ الحديث بأنه ضعيف من غير واحد (٣) ، وهذا دليل على أن ابن عنقاء استشهد حتى بالحديث الضعيف .

ومنها قوله عن جواز حذف الفاعل : (أن يرد في مثل أو نحوه محذوفاً، كقولهم : من فعل كذا فيها ونعمت ، ومنه قوله : " من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل ") . (٤) (٥)

واستشهد بالحديث الآتي عن مجيء الألف والواو والنون حروف تنثية وجمع قال : (منها : أنه (واجب في الفعل) أو شبهه الرفع له (أن يجرداً) من علامة التنثية والجمع (إذا) كان (لجمع أو) (مثنى أسندا ف) لا تقل أتيا الزيدان ، وأتوا الزيدون ، وأتيت الهندات ، إلا على لغة قليلة " لطيء " و " أزد شنوءة " و " بني الحارث " تسمى لغة " أكلوني البراغيث " : والألف والواو والنون عندهم حروف تنثية وجمع ، لا ضمائر، ومنه قوله : " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار

(١) أورده السيوطي في الجامع الصغير برقم (٩٧٥٨) وقال عنه ضعيف بحكم الألباني ، الجامع الصغير ، ٩٧٥٨/١ ، وذكره أيضاً في جامع الأحاديث برقم (١٥٨١٢) ، ٤٠٢/١٥ ، وذكره أيضاً في الجامع الصغير من حديث البشير النذير برقم (٦٤٠٦) ، ١٦٧/٢ . وذكره أيضاً في جمع الجوامع أو الجامع الكبير برقم (٨٤٤) ، ١٦٠١٧/١ .

(٢) غرر الدرر ، ٣٢٩/١ .

(٣) سلسلة الأحاديث الواهية و صحح حديثك ، ٢٣٦/١ ، مائة حديث من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، ٢/١ ، ما يتناقله العوام مما هو منسوب لخير الأنام ، ١٢/١ .

(٤) موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني ، برقم (٦٣) ، ٤٧/١ ، والسنن الكبرى - للبيهقي - ، برقم (١٠٩١) ، ٤٤١/١ ، وسنن ابن ماجه ، ٣٤٧/١ ، وسنن أبي داود ، برقم (٣٤٥) ، ٩٧/١ .

(٥) غرر الدرر ، ٤٠٠/١ .

" (١) وبه سماها ابن مالك لغة " يتعاقبون " ، بل قل أتى الزيدان، (و أتى (الزيدونا) وأتت الهندات (كـ) ما تقول (جاء زيد ويجي أخونا) وأتت هند والأوجه في الحديث أن ملائكة بدل من واو يتعاقبون، ثم كونه مبتدأ خبره جملة " يتعاقبون " كما في:

﴿ لَاهِيَةَ قُلُوبِهِمْ وَأَسْرُوا التَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ بُبُورٌ ﴾

" (٢) ف " الذين " بدل من واو " أسرُوا " على الأرجح ، أو مبتدأ خبره جملة " أسرُوا " لأنها ليست من لغة قريش ، ولا الخطاب لبعض أهلها فيخطبه بلغته، ولأنها على كثرتها نصوا على ضعفها (٣) ، فلا يخرج عليها القرآن والحديث ما أمكن (٤) .

واستشهد عن مجيء المفرد بدلاً من جملة بقوله : (وقد يبدل المفرد من جملة ، كالحديث الصحيح " أي عم ، قل : لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله تعالى " (٥) بنصب " كلمة " بدلاً من الهيلة ، أو حالاً منها ، ويرفعها خبراً محذوف أي هي كلمة ، و " أحاج " نعت لها فيرفع ، أو جواب قل بضعف فيكسر أو يفتح وذكرها لتقريب الأمر وتسهيله ، وب حذفها يتعين الجواب (٦))

واحتج لجواز حذف البديل بقوله : (قد يحذف البديل لحلول دليله محله ، كقوله : " لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحد ثلاث ، الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة " (٧) أي بإحدى ثلاث ، ثيوبة الزاني ، وقتل النفس ، وترك الدين) . (٨)

(١) صحيح البخاري ، ١١٥/١ ، برقم (٥٥٥) ، وصحيح مسلم ، برقم (٦٣٢) ، ٤٣٩/١ ، والأسماء والصفات - للبيهقي - برقم (٤٤٣) ، ٥٢٠/١ ، و مسند الإمام أحمد بن حنبل ، برقم (٨١٢٠) ، ١٣ / ٤٧٧ .
(٢) الأنبياء ، ٣ .

(٣) كيف تكون ضعيفة وقد وردت في القرآن والحديث ؟؟؟ بل ورودها في القرآن والحديث قوة وليس ضعفاً .
(٤) غرر الدرر ، ٣٩٧/١ .

(٥) صحيح البخاري ، برقم (٣٨٨٤) ، ٥٢/٥ ، والجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم ، برقم (٢٨٧٥) ، ٢٩٧/٣ ، ومسند الشاميين ، برقم (٣٠٣٣) ، وقد زاد ابن علقم عن عليهم كلمة " تعالى " .
(٦) غرر الدرر ، ٦١١ / ٢ .

(٧) صحيح مسلم ، برقم (١٦٧٦) ، ١٣٠٢/٢ ، وسنن الترمذي ، سنن ابن ماجه ، برقم (٢٥٣٤) ، ٨٤٧/٢ ، ومسند ابن أبي شيبة ، برقم (٢٤٤) ، ١٦٩/١ ، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار - لابن أبي شيبة ، برقم (٢٧٩٠١) ، ٤٥٢/٥ .

(٨) غرر الدرر ، ٦١٢ / ٢ .

واستشهد للنصب على إضمار معنى " في " بقوله : (ما نُصِبَ على إضمار معنى " في " وإن لم يكن زماناً أو مكاناً : ك " حقاً أُنْكَ ذَاهِبٌ " وأخواته ، وك " سِرْتُ صَحْبَتَهُ " أي : معه ، وك " سَبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمَدَادَ كَلِمَاتِهِ " (١) على ما أعربه الأسيوطي ، أي : في قدر عدد خلقه ... إلخ ، فحذف الحرف ثم المضاف ، وناصبها عامل المصدر، أو قول محذوف ، أو ما في المصدر من معنى فعله ، ويجوز كونها حالا من نفس " سبحان الله وبحمده " لأن المراد به اللفظ ، وعامله قول محذوف ، وكونها مفعولاً مطلقاً، أي : تسبيحاً عدد خلقه ... إلخ ، وعاملها المصدر، أو عامله المحذوف ، وهو الأرجح ، وعليهما هي مؤولة بالوصف ، أي : عادا خلقه ، ومرضياً نفسه ، ووازناً عرشه ، ومادا كلماته ، وهو بمعنى ، الغلبة والكثرة ، أي : زاندا على عدد خلقه ، وعلى/ وزن عرشه ... إلخ ، أو مؤولة بحذف المضاف ، أي : قدر عدد خلقه... إلخ ، أي مقدرًا بذلك) . (٢)

وأحياناً يأتي بالحديث شاهداً لغويًا كقوله عن الأفصح في " كلمة " : (... والأفصح فتح الكاف ، وكسر اللام ، وهي لغة : تطلق على الكلام المفيد ، ... وكقوله : " أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الْعَرَبُ كَلِمَةٌ لَبِيدٌ (٣) (٤) : أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ ") . (٥)

وقد استشهد بالحديث الآتي عن مجيء " أم " بمعنى أو بدل عن " أل " التعريف ، قال : (ومثلها " أم " في لغة (٦) ، كقوله مخاطباً لبعض أهلها " ليس من امبر امصيام في امسفر ") . (٧) (٨)

(١) مسند الحميدي ، برقم (٥٠٤) ، ٤٤١/١ ، الأدب المفرد ، برقم (٦٤٧) ، ٢٢٥/١ ، الرد على الجهمية ، برقم (٣٠٠) ، ١٦٧/١ ، الأحاد والمثاني ، برقم (٣١٠٨) ، ٤٣٨/٥ .
(٢) غرر الدرر ، ٢ / ٦٨٧ .

(٣) اختلفت الرواية في هذا الحديث ففي صحيح البخاري : (أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ ، كَلِمَةٌ لَبِيدٌ) برقم (٣٨٤١) ، ٤٢/٥ ، وكذلك في سنن أبي ماجه ، برقم (٣٧٥٧) ، ١٢٣٦/٢ ، وفي صحيح مسلم ثلاث روايات الأولى : (أَشْعَرُ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَتْ بِهَا الْعَرَبُ كَلِمَةٌ لَبِيدٌ) ، والثانية : (أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةٌ لَبِيدٌ) ، والثالثة : (إِنَّ أَصْدَقَ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةٌ لَبِيدٌ) ، برقم (٢٢٥٦) ، ١٧٦٨/٤ ، وروايات مختلفة أخرى ، ينظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل ، ٤٦٠/١٥ ، ومعجم الشيوخ - لابن عساكر - برقم (٤٦٠) ، ٣٨٢/١ .

(٤) لبيد بن ربيعة العامري ، والكلمة المقصودة هي بيت شعر وتمامه : أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ ... وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ . ينظر : ديوانه ، ٨٥/١ .

(٥) غرر الدرر ، ١ / ١٣٣ .

(٦) نسبها ابن هشام ل " حمير " في شرح قطر الندى ، ١١٤/١ ، ونسبت ل " حمير ولطيين " في همع الهوامع ، ٣٠٨/١ ، وشرح الأشموني ، ٣٤/١ .

(٧) المسند - للشافعي - ، ١٥٧/١ ، ومسند الحميدي ، ١١٣/٢ ، شرح معاني الآثار ، ٦٣/٢ ، الكفاية في علم الرواية - للخطيب البغدادي - ، ١٨٣/١ .

وأحياناً يأتي بالحديث شاهداً لغويّاً ونحوياً كقوله : (" بَيْدٌ " بالوحدة و " مَيْدٌ " بالميم ، وتكون بمعنى " غير " باتفاق ، فيستثنى بها في الانقطاع فقط ، وبمعنى " من أجل " و " على " خلافاً للجمهور ، وعلى الثلاثة خرج قوله " أنا أفصحُ من نطقِ بالضادِ بَيْدٌ أَنِّي من قريشٍ ورضعتُ في بني سعد " (١) أي : غير أَنِّي ، أو من أجل أَنِّي ، أو على أَنِّي رضعت ، وعلى الاستثناء هو من تأكيد المدح بما يشبه الذم . (٢)

نستنتج مما سبق : إن موقف ابن عنقاء من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف كان محموداً ، فقد اعتمده أصلاً في الاستشهاد وبني عليه القواعد .

مصادر البحث

القرآن الكريم .

الحديث النبوي الشريف .

١ - الآحاد والمثاني ، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ) ، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة ، الناشر: دار الراجعية - الرياض ، الطبعة : الأولى ، ١٤١١ - ١٩٩١ .

٢ - آفاق الحضارة الاسلامية ، اكااديمية العلوم الانسانية والدراسات الثقافية السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني، خريف وشتاء ١٤٣١ هـ . ق، صص ٩٧-١١٣ .

٣ - ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه ، أ.د. محمود بن يوسف فجال .

٤ - إتحاف الأجداد في ما يصح به الاستشهاد ، للسيد محمود شكري الآلوسي ، ت ١٣٤٢ هـ ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة الارشاد - بغداد - ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .

٥ - الاستشهاد بالحديث في اللغة ، للشيخ العلامة محمد الخضر حسين (١٨٧٤ - ١٩٥٨ م) ، شيخ الجامع الأزهر ، وعضو المجمع اللغوي في القاهرة والمجمع العلمي العربي في دمشق .

(١) غرر الدرر، ١/١٥٠ .

(٢) شرح السنة - للبخاري - ، برواية : (أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ مَيْدٌ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ ، وَنَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ) . ٢٠٢/٤ .

(٣) غرر الدرر، ٢/٧٦٣ .

- ٦ - الأدب المفرد ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ .
- ٧ - أصول النحو العربي ، محمود أحمد نحلة ، دار العلوم العربية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٨ - أصول النحو عند ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، خليل ابراهيم علاوي الدليمي ، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب في الجامعة الإسلامية - بغداد ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .
- ٩ - الأسماء والصفات للبيهقي ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى ، الخُسْرُو جردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي ، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ، الناشر: مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .
- ١٠ - أصول النحو العربي محمد خان ، مطبعة جامعة محمد خيضر - بسكرة ، ٢٠١٢ .
- ١١ - الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، ت ٩١١هـ ، قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت ، كلية الآداب - جامعة طنطا ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦ م ، دار المعرفة الجامعية .
- ١٢ - تيسير مصطلح الحديث ، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الطبعة: الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .
- ١٣ - جامع الأحاديث (ويشتمل على جمع الجوامع للسيوطي والجامع الأزهر وكنوز الحقائق للمناوي، والفتح الكبير للنبهاني) ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف د علي جمعة (مفتي الديار المصرية) ، طبع على نفقة: د حسن عباس زكي ، عدد الأجزاء: ١٣ ، [الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع] .
- ١٤ - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه - صحيح البخاري - ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، المحقق محمد زهير بن ناصر الناصر ، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ .
- ١٥ - الجامع الصغير من حديث البشير النذير ، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطي ، تم استيراده من نسخة : الشاملة ١١٠٠٠ .

- ١٦ - الجامع الكبير - سنن الترمذي ، محمد بن عيسى بن سُوْرَة بن موسى بن الضحاك ، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) ، تحقيق : بشار عواد معروف الناشر ، دار الغرب الإسلامي - بيروت سنة النشر، ١٩٩٨ م .
- ١٧ - الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم ، محمد بن فتوح الحميدي ، عدد الأجزاء / ٤ ، دار النشر / دار ابن حزم - لبنان/ بيروت - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، الطبعة : الثانية ، تحقيق : د. علي حسين البواب.
- ١٨ - جمع الجوامع أو الجامع الكبير للسيوطي ، المصدر : موقع ملتقى أهل الحديث بتنسيقه وفهرسته للموسوعة الشاملة ٢ أبوعمر(٨٠) .
- ١٩ - الحديث النبوي في النحو العربي ، الدكتور ، محمود فجال ، أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- ٢٠ - خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٢١ - ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري ، الشاعر ، معدود من الصحابة (المتوفى: ٤١هـ) ، اعتنى به: حمدو طمّاس ، الناشر: دار المعرفة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- ٢٢ - الرد على الجهمية ، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (المتوفى: ٢٨٠هـ) ، المحقق: بدر بن عبد الله البدر ، الناشر: دار ابن الأثير - الكويت ، الطبعة: الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م .
- ٢٣ - سلسلة الأحاديث الواهية و صحح حديثك ، الشيخ علي حشيش ، عدد الأجزاء : ١ ، [الكتاب مرقم آلياً] ، فهرسه الفقير إلى الله عبد الرحمن الشامي ويسألكم دعوة صالحة .
- ٢٤ - سنن ابن ماجه ، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- ٢٥ - سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت .

- ٢٦ - السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) ، المحقق: محمد عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٢٧ - السير الحديث الى الاستشهاد بالحديث ، محمود فجال ، أضواء السلف ، الرياض ، البعة الثانية ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م .
- ٢٨ - الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م .
- ٢٩ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٠ - شرح السنة ، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش ، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق ، بيروت ، الطبعة: الثانية ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
- ٣١ - شرح قطر الندى وبل الصدى ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر: القاهرة ، الطبعة : الحادية عشرة، ١٣٨٣ .
- ٣٢ - شرح معاني الآثار ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلامة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) ، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف ، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية ، الناشر: عالم الكتب ، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م .
- ٣٣ - غرر الدرر الوسيطية بشرح المنظومة العمريطية ، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حسن العمري ، دار الكتب المصرية ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .
- ٣٤ - في أدلة النحو ، د.عفاف حسانين ، المكتبة الأكاديمية ، ط١ ، ١٩٩٦ .
- ٣٥ - في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م .
- ٣٦ - فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، الإمام اللغوي الإحدث أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ، ١١١٠ - ١١٧٠ هـ ، تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية والتراث ، ط٢ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م .
- ٣٧ - في أصول اللغة والنحو ، الدكتور فؤاد حنا ترزي ، مطبعة دار الكتب - بيروت .
- ٣٨ - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان .

- ٣٩ - الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.
- ٤٠ - الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
- ٤١ - مائة حديث من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، إحسان العتيبي، المكتبة الشاملة.
- ٤٢ - ما يتناقله العوام مما هو منسوب لخبر الأنام، جمع: خالد على سعيان، المكتبة الشاملة.
- ٤٣ - مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٤٤ - مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م.
- ٤٥ - مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الداراني، الناشر: دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.
- ٤٦ - مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم، الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٤.
- ٤٧ - المسند، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، صححت هذه النسخة: على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند، عام النشر: ١٤٠٠ هـ.
- ٤٨ - المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٤٩ - معجم الشيوخ، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: الدكتور وفاء تقي الدين، الناشر: دار البشائر - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

- ٥٠ - موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ) ، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، الناشر: المكتبة العلمية ، الطبعة: الثانية، مَرِيْدَة منقحة .
- ٥١ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، المحقق: عبد الحميد هندراوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.
- ٥٢ - الياقوت في أصول النحو ، عبد الله بن سليمان العنّيق .